

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نايف إبراهيم  
وعضوية القضاة السادة  
جميل المحادين، ناجي الزعبي، باسم المبيضين، عادل الشواورة

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٣/٤٤٨

المميز:- محمد عمر عبد العزيز بركات / وكيله المحامي عماد هندي.

المميز ضده:- يوسف إبراهيم محمد يحيى/ وكيله المحامي حسين الخصاونة.

بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٥ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٢/١٠٤١) بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٦ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً المقدم للطعن في القرار الصادر عن محكمة بداية حقوق الزرقاء في القضية رقم (٢٠١١/٢٢٣) بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠ القاضي (الحكم بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعي (١٧٣) ألف دينار أردني والرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة في ٢٠١١/٥/٣٠ وحتى السداد التام والتأكيد على القرار الصادر بالطلب رقم (١١٣/ط/م/٢٠١١) بتاريخ ٢٠١١/٦/١٥ بمنع المدعى عليه من مغادرة البلاد لحين سداد المبلغ المحكوم به والرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية للمدعي أو تقديم كفيل يضمن ذلك) وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف عليه ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلة الاستئناف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت المحكمة بتطبيق القانون على وقائع الدعوى حيث إن دعوى المميز ضده مقدمة من غير ذي صفة وممن لا يملك حق إقامتها .

٢- أخطأت المحكمة بتطبيق القانون على وقائع الدعوى حيث لا يجوز قانوناً سماع البينة الشخصية على الوقائع التي قامت محكمة بداية الزرقاء بسماع البينة الشخصية عليها.

٣- أخطأت المحكمة بعدم تعليل قرارها تعليلاً وافياً ومسبباً تسببياً قانونياً سائغاً .

٤- القرار المميز مخالف لأحكام المادة (١٦٠) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول لائحة التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠١٣/١/٦ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبول اللائحة الجوابية شكلاً ورد التمييز .

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد أن المدعي يوسف إبراهيم محمد يحيى قد تقدم بهذه الدعوى بمواجهة المدعى عليه محمد عمر عبد العزيز بركات لمطالبته بمبلغ (١٧٣٠٠٠) مئة وثلاثة وسبعين ألف دينار ولذلك للوقائع التالية :-  
١- إن المتداعيين من فئة التجار حيث إن الجهة المدعية تملك شركة المنارة لتصنيع الأدوات الكهربائية والمدعى عليه يعمل في مجال التجارة حيث يوجد لديه معرض للسيارات في المنطقة الحرة ويوجد لديه مكتب استيراد وتصدير.

٢- قام المدعى عليه بشراء بضاعة من المدعى بقيمة (١٧٣٠٠٠) دينار أردني وهي عبارة عن كوابل أسلاك كهربائية وقد استلم المدعى عليه كامل هذه البضاعة بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ من مصنع المدعى وحسب المواصفات المتفق عليها .

٣- جرى الاتفاق بين المدعي والمدعى عليه على أن ثمن البضاعة هو (١٧٣٠٠٠) دينار وعلى أن يقوم المدعى عليه بدفع ثمن البضاعة خلال عشرة أيام من تاريخ

تسلمه البضاعة وقد قام المدعى عليه بتحرير شيك لصالح المدعى صادر عن بنك القاهرة عمان بتاريخ ٢٠١١/٥/١ ويحمل الرقم (١٥٣) وتم تسليمه للمدعى بمكتبه الكائن في الزرقاء وتم الاتفاق بين المدعى والمدعى عليه على أن يتم دفع ثمن البضاعة قبل موعد الشيك وأن الشيك يبقى لدى المدعى كتأمين للمدعى على أن يصار إلى تقديمه للبنك و/أو القضاء في حال عدم التزام المدعى عليه بالاتفاق ودفع قيمة البضاعة خلال المهلة المضروبة.

٤- لم يقم المدعى عليه بالالتزام بما تم الاتفاق عليه لدى عرض الشيك على البنك تبين وجود كلمة تأمين الأمر الذي امتنع عنه البنك عن ختم الشيك وأفاد بأن الشيك لا يوجد له مؤونة.

٥- ذمة المدعى عليه مشغولة بالمبلغ المدعى به للمدعى وقدره (١٧٣٠٠٠) دينار وأن المدعى عليه ممتنع عن الوفاء بقيمة الدعوى رغم المطالبة المتكررة له من المدعى.

٦- قام المدعى بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٣ بتسجيل طلب مستعجل لدى محكمة بداية حقوق الزرقاء رقم (٢٠١١/١١٣ ط) وذلك لمنع المدعى عليه من السفر وقد احتصل المدعى على قرار يقضي بمنع المدعى عليه من السفر بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٦.

نظرت محكمة بداية حقوق الزرقاء الدعوى بنتيجة المحاكمة وبتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٠ أصدرت قرارها رقم (٢٠١١/٢٢٣) تضمن إلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعى مبلغ (١٧٣) ألف دينار والرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة في ٢٠١١/٥/٣٠ وحتى السداد التام والتأكيد على القرار الصادر في الطلب رقم (٢٠١١/١١٣ ط) بتاريخ ٢٠١١/٦/١٥ بمنع المدعى عليه من مغادرة البلاد لحين سداد المبلغ المحكوم به والرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية للمدعى أو تقديم كفيل يضمن ذلك .

لم يرضَ المدعى عليه بالقرار فطعن فيه استئنافاً وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٦ أصدرت قرارها رقم (٢٠١٢/١٠٤١) يتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف عليه

ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

لم يرضَ المدعى عليه بقرار محكمة الاستئناف فطعن فيه تمييزاً وقدم المميز ضده لائحة جوابية ضمن المدة القانونية.

وقبل الرد على أسباب التمييز وحيث أثير الطعن في القبول الشكلي في اللائحة الجوابية فإننا نجد أن القرار المميز صدر وجاهياً عن محكمة استئناف عمان بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٦ وقدم المدعى عليه المميز طلب تأجيل رسوم تمييز الحكم إلى معالي رئيس محكمة التمييز بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٤ ضمن المدة القانونية فصدر القرار رقم (٢٠١٢/٤١) تاريخ ٢٠١٢/١٢/٤ برفض طلب تأجيل الرسوم وقدم المدعى عليه لائحة التمييز بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٥ ضمن المدة القانونية وحيث لم يسقط طلب رد الرسوم وإنما صدر قرار برده فإن التمييز يكون مقدماً ضمن المدة القانونية فيكون مقبول من حيث الشكل .

ورداً على أسباب التمييز جميعها التي تدور حول تخطئة محكمة استئناف عمان بتطبيق القانون على وقائع الدعوى حيث إن دعوى المميز ضده مقدمة من غير ذي صفة وممن لا يملك حق إقامتها وأنه لا يجوز قانوناً سماع البينة الشخصية على الوقائع التي تم استماع الشهود عليها ولم تغل محكمة الموضوع قرارها تعليلاً وافياً ومسبباً كما أن القرار المميز مخالف لأحكام المادة (١٦٠) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

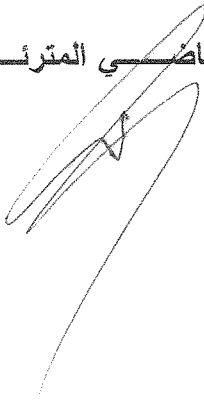
وفي ذلك نجد من الرجوع إلى البيانات المقدمة في الدعوى والمقدمة من المدعي المميز ضده هي شيك تأمين بالمبلغ المدعى به وكذلك شهادة الشهود على أخذ المميز للبضاعة واستلامها ومعرفتهم أو علمهم بعدم دفع قيمتها أو قيمة الشيك وأن المميز من فئة التجار وإن البضاعة تعود للمدعي بصفته الشخصية وليس للشركة التي يملكها وآخرين. نجد أن هذه البيانات لا تشكل دليلاً كاملاً في الدعوى كما أن الدعوى ليست خالية من أي بيانات بل فيها بيانات ولكنها ليست كافية للحكم بموجبها وعلى ضوء ذلك فإنه كان على محكمة الاستئناف وعملاً بأحكام المادة (١/٧٠) من قانون البينات أن توجه يمين متممة للمدعي حول وقائع الدعوى المقدمة عليها البيانات أعلاه والتي لا تكفي لإصدار حكم بموجبها إذ أن للمحكمة بموجب هذه المادة من تلقاء نفسها أن توجه اليمين المتممة

إلى أي من الخصمين لإصدار حكمها في موضوع الدعوى أو في قيمة ما تحكم به وذلك لإجلاء أي غموض في البيئة ولتتم هذه اليمين البيئات المقدمة في الدعوى لكي تتمكن المحكمة من إصدار قرارها وحيث لم تفعل محكمة الاستئناف فإن قرارها حري بالنقض لورود أسباب التمييز عليه.

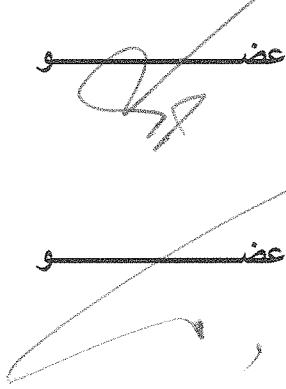
لهذا نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها للتسير على ضوء ما أوضحناه أعلاه ومن ثم إجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٨ صفر سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٣/١٢/١١ م.

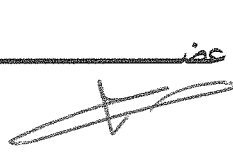
القاضي المترئس



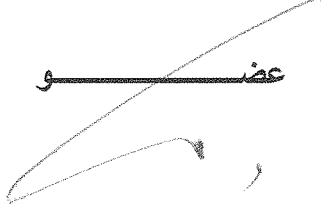
عضو



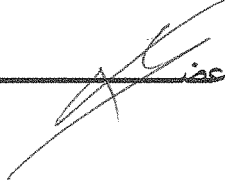
عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق/ أ. ك

